

العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته

International Concern to Achieving Food Security and its Protection Methods

خالد ذوو *

جامعة الجزائر - 1- بن يوسف بن خدة (الجزائر)

k.dou@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/22 تاريخ القبول: 2022/01/25 تاريخ النشر: 2022/01/28

ملخص:

يدرس هذا البحث الاهتمام الدولي بالأمن الغذائي، ويهدف إلى بيان المقصود من مصطلح الأمن الغذائي وتحديد أهم أبعاده، وتحديد العلاقة بين تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الفرد والمجتمع، كما يهدف إلى بيان دور التشريع في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير سبل حمايته، وتحليل بعض النصوص الدولية والدستورية لبيان المناهج التشريعية المختلفة في سبيل تحقيق ذلك، ومن أهم نتائج البحث أنّ عناية الدول بموضوع الأمن الغذائي تظهر من خلال اهتمامها بسبل تحقيقه وسعيها للمحافظة عليه؛ لأن استقرارها منوط به، فهو أساس كل أمن، ومن المظاهر النظرية للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي النصوص الدولية والهيئات المتعلقة بالأمن الغذائي، وكذا الدساتير التي لم تخل من هذا الموضوع إما تصريحاً أو تلميحاً، ومن المظاهر التطبيقية الكثيرة للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي مراقبة الأغذية ومعاينة المخالفين.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ غذاء؛ حقوق الإنسان؛ منظمات دولية؛ دساتير.

Abstract:

This research studies the international concern in food security. It aims at clarifying the meaning of the term food security and identifying its most important dimensions, and determining the relationship between achieving food security and the stability of the person and society. It also aims to explain the role of legislation in achieving food security and to develop ways to protect it, and to analyze some international and constitutional articles to show the different legislative approaches in order to achieve this. Among the most important results of the research is that countries' concern in the issue of food security demonstrated by their concern in ways to achieve it and their efforts to preserve it. Because its stability entrusted to it, it is the basis of all security. Among the theoretical manifestations of international concern, for achieving food security is the international articles and bodies related to food security, as well as constitutions that have not been free from this issue either explicitly or implicitly. Among the many practical manifestations of international concern for achieving food, security is food control and punishment offenders.

Keywords: food security; food; human rights; international organizations; constitutions.

1. مقدمة:

أضحى تحقيق الأمن الغذائي هاجس الأفراد والمجتمعات قبل الدول والمؤسسات، فيه يتحقق الاستقرار والسعادة والحياة الطيبة، وهو مُقدّم على الأمن السياسي في أولويات المعيشة، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 3-4]، فالله سبحانه تعالى قدّم الإطعام على الأمن، وهذا له دلالة واضحة على بالغ أهميته وألويته.

كفلت التشريعات والمنظمات الدولية تحقيق الأمن الغذائي وحمايته، وكرّست ذلك في حيز من نصوصها، باعتباره من الضروريات التي تُبنى عليها السياسة والاقتصاد والراحة الاجتماعية، وتتجلى معها الآفات والمشاكل، وقد يكون النص ضمن الدستور إذا اعتبرنا أن الأمن الغذائي متعلق بأهم حق من حقوق الإنسان؛ ألا وهو الحق في الحياة الكريمة، كما قد يكون النص في القانون التجاري إذا كان متعلقا بتنظيم التسعير أو ترشيد الاستهلاك، وقد يكون النص في القوانين الجزائية إذا كان متعلقا ببيان العقوبات المقررة على من يعتدي على هذا الحق، وبما أنه لا يُمكن حصر النصوص التي لها علاقة بالأمن الغذائي في القوانين العربية والدولية فسيكون الاعتماد على الدساتير والهيئات والمنظمات العالمية فقط؛ لأن نصوصها أكثر ثباتا من بقية القوانين.

1-1. أهمية الموضوع:

تتجلى في عدة نقاط؛ منها:

- دراسته لحق من الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات.
- تعلّقه المباشر بالأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.
- بيانه للاهتمام الدولي بالأمن الغذائي تحقيقا وحماية.
- ارتباطه بكافة الظروف المعيشية إذ هو الأساس فيها.

1-2. إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من الإشكال الآتي:

- ما مدى اهتمام الدول والمنظمات الدولية بتحقيق الأمن الغذائي؟

ويندرج تحت هذا الإشكال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالأمن الغذائي؟
- ما الأبعاد التي يُبنى عليها الأمن الغذائي؟
- كيف فعّلت التشريعات والقوانين هاته المسألة؟

3-1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- بيان المقصود من مصطلح الأمن الغذائي وتحديد أهم أبعاده.
- تحديد العلاقة بين تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الفرد والمجتمع.
- بيان دور التشريع في تحقيق الأمن الغذائي وتسطير سبل حمايته.
- تحليل بعض النصوص الدولية والدستورية التي تصب في الموضوع.
- بيان المناهج التشريعية المختلفة في تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

4-1. خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، ولتحقيق الأهداف المنشودة قُسم هذا البحث في عنصرين، تتقدمهما مُقدّمةٌ، وتليهما خاتمة، وهي مبنية كالاتي:

1. مقدمة: فيها أهمية الموضوع، وإشكاليته وأهدافه، وخطة تقسيمه، ومنهج دراسته.

2. الأمن الغذائي ومظاهر العناية الدولية به.

1-2. مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

2-2. العناية النظرية بالأمن الغذائي من حيث النص والاعتماد

3-2. العناية التطبيقية من حيث تفعيل والمساهمة

3. النصوص الدولية والدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي.

1-3. نماذج من النصوص الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي

2-3. النصوص الدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي في بعض الدول العربية

3-3. النصوص الدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي في بعض الدول الأجنبية

4. الخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، مع بعض التوصيات.

5-1. المنهج المتبع:

أُنْتُهَجَ في معالجة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف أبعاد الأمن الغذائي وصوره من خلال دراسة بعض النصوص القانونية المتعلقة به دراسة تحليلية وفق ما نصت عليه القوانين والتشريعات العربية والدولية في هذا الشأن.

2. الأمن الغذائي ومظاهر العناية الدولية به:

إنَّ أعظم حق من حقوق الإنسان هو الحق في الحياة، وهذا الأخير متوقف على توفر متطلبات العيش، والغذاء هو أول تلك المتطلبات، لذلك فقد جعلت التشريعات مسألة الأمن الغذائي ركيزة أساسية في التأصيل القانوني

2-1. الأمن الغذائي وأبعاده:

إن معرفة المقصود بالمصطلح وسبب اصطلاحه من أهم الأمور التي تُيسّر فهمه، وتُقرّب معناه للإدراك، وفي الآتي بيان تفصيلي لمفهوم الأمن الغذائي وتحديد لأبعاده الأساسية.

2-1-1. مفهوم الأمن الغذائي:

أ- تعريف الأمن:

الأمن في اللغة من مادة (أ م ن)، وهو مصدر أمن وأمن، وَقَدْ أَمِنْتُ فَأَنَا أَمِنٌ، وَأَمِنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْنِ والأمان، والأمن ضدّ الخوف، قال تعالى: ﴿وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش:4] وَقَالَ أَيْضاً: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً﴾. [البقرة:125].¹

يُقال: يَعِيشُ فِي أَمْنٍ؛ أي: فِي طُمَأْنِينَةٍ وَيُسْرٍ، وَيُقال: قُوَّتْ الأَمْنُ؛ أي: رَجُلٌ الشُّرْطَةُ الَّذِينَ يَسْهَرُونَ عَلَى حِفْظِ القَانُونِ وَسَلَامَةِ النَّاسِ وَحِمَايَتِهِمْ وَجَعَلَهُمْ فِي أَمَانٍ وَطُمَأْنِينَةٍ.²

أمّا من الناحية الاصطلاحية فلأمن تعريفات عديدة منها:

- الأمن هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف.³
- الأمن هو الطمأنينة، وهو حالة هادئة ناتجة من عدم وجود أدنى خطر، وضده اللاأمن: وهو حالة من الخوف والفرع والفوضى والاضطراب تسيطر على الأفراد.⁴

ب- تعريف الأمن الغذائي:

بعد تعريف مصطلح الأمن لغة واصطلاحاً وبيان بعض معانيه، يأتي في هذا العنصر تعريف مصطلح "الأمن الغذائي" حسب الاستقراء من التشريعات العربية والكتب القانونية.

يُعدُّ مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية أو الزراعية، ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة، لأنه مبني على

افتراضات متنوعة وأبعاد متعددة، وذلك لاتساع مدلوله وتشعب معانيه⁵، وقد وردت تعريفات عديدة لهذا المصطلح، منها:

- الأمن الغذائي هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام والشراب والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب عند الحاجة إليها، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل.⁶
 - عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفرة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع.⁷
 - الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يُعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.⁸
 - الأمن الغذائي لأي بلد من البلدان، أو منطقة جغرافية معينة، يقصد به: الحال الذي يكون فيه وضع المواطنين الغذائي في ذلك البلد أو تلك المنطقة، خال من أزمات أو فجوات غذائية، تحت أي ظرف كان، أو في أي زمن، ويتحقق لهم الوفرة الاقتصادية للسلع الضرورية.⁹
 - الأمن الغذائي قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة التي لا تبدو أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان، ومتى توافرت له حاجاته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة.¹⁰
- بناءً على التعريفات التي ذُكرت فإن مصطلح الأمن الغذائي يُشير إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص فيه، حالاً أو مستقبلاً، ودون انقطاعه بتغيير الظروف والعوامل، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له.

2-1-2. أبعاد الأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بتحقيق أبعاده، وكلما اختل بعد من أبعاده قلت نسبة الأمن الغذائي، ويكون التحقيق بعدة سبل تنتهجها الدول والمنظمات، وتختلف هاته السبل حسب الحاجة إليها، وسيأتي في العناصر القادمة بيان أبعاد الأمن الغذائي، وذلك كالآتي:

من خلال التعريفات التي أُعطيت للأمن الغذائي تبين أن له أربعة أبعاد، بحيث تزداد نسبة الأمن الغذائي بتحقيقها جميعاً، وتقل نسبته بتخلف أحد الأبعاد أو نقصانه، وهاته الأبعاد هي¹¹:

- **توفر الغذاء:** ولا يقتصر التوفر على الكمية بل يشمل أيضاً جودة الطعام وتنوّعه.
- **إمكانية الوصول:** ويُقصد بها الوصول الاقتصادي والماديّ إلى الغذاء، أي: أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، وخاصة الضروري منها.
- **إمكانية الاستخدام:** وذلك بتوافر الغذاء الصحي المناسب للاستهلاك، والموافق لحاجيات المستهلك.
- **الاستقرار:** وذلك بالسعي إلى أن يكون الغذاء مُؤمّناً وموجوداً في جميع الأوقات والظروف.

2-2. العناية النظرية بالأمن الغذائي من حيث النص والاعتماد:

سعت المجتمعات جاهدة في تحقيق الأمن الغذائي، ومن أهمّ مظاهر هذا السعي تلك النصوص التي تُكرّس وتدعم تحقيق الأمن الغذائي وحمايته ضمن القوانين الوضعية التي صاغتها الدول والأقاليم والمؤسسات والمنظمات والهيئات ذات الصلة وصاحبة الشأن في هذا المجال، وسيأتي بيان بعض النصوص من المنظمات العالمية أو الدساتير العربية والأجنبية التي تتبنى مبدأ الأمن الغذائي.

2-2-1. النصوص الدولية والهيئات المتعلقة بالأمن الغذائي:

كثيرة هي المنظمات الدولية التي تبنت الدفاع عن الأمن الغذائي والسعي إليه، ومنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكافة المؤتمرات الدورية المتعلقة بها، وسيأتي في العنصر الموالي تحليل لبعض النصوص في هذا الشأن.

إنّ هاته الجهود وما نتج عنها من تشريعات ونصوص تتركس مبدأ تحقيق الأمن الغذائي تعدّ مظهراً من مظاهر العناية الدولية بهذا الأمر، ويبقى الأمر الأساسي وهو تفعيل هاته النصوص واقعياً بما يحقق المطلوب.

2-2-2. الاعتراف الدستوري بالحق في الغذاء الكافي:

تُعدّ الحماية الدستورية لحقوق الإنسان أقوى أشكال الحماية القانونية، لكون الدساتير هي القانون الأساسي أو الأعلى في الدول، ويمثّل توفير الحماية الدستورية للحق في الغذاء الكافي إعلاناً قوياً يمكن أن تصدره الدول لتكفل لمواطنيها الحق في الغذاء الكافي.

وقد نصت الدساتير العربية والأجنبية على ما يكفل الأمن الغذائي، فقد نص بعضها على حماية الحقوق الأساسية للأفراد¹²، والتغذية من أبرز الحقوق، ونص البعض على حماية حياة الأفراد¹³، والغذاء أول أسس الحياة، ومنها ما نصّ صراحة على الحق في الغذاء والسعي إلى تحقيق الأمن فيه.¹⁴

2-3. العناية التطبيقية من حيث تفعيل والمساهمة:

بالإضافة إلى النص والاعتماد وتبني القوانين والتشريعات لمسألة الأمن الغذائي، كان لها أيضا خطوات عملية في سبيل ذلك، ومظاهر هاته المساهمة الفعلية المباشرة كثيرة، وأهمها:

2-3-1. مراقبة الأغذية ومعاقبة المخالفين:

تعتمد سلامة الغذاء على توفير كل الظروف والاحتياجات الضرورية خلال إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وتجهيز الغذاء لضمان أن يكون سليما وصحيا وصالحا للاستهلاك البشري، لذلك فإن نظام الرقابة الفعال يحول دائما دون تقديم أغذية قد تضر بالصحة، أو تكون غير صالحة أصلا، ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة يحسن من الحالة التغذوية للإنسان، وذلك بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية المختلفة وتدريب العاملين في إعداد وتقديم الغذاء، كما أن نظم الرقابة لها دور في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بتشجيع القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية على الجودة وتشجيع حركة تداول الأغذية محليا وعالميا.¹⁵ والذي نراه في منظوماتنا اليوم أن كل الدول والمجتمعات تعطي لهذا الأمر جانبا كبيرا من الأهمية، حيث أنها تؤسس الفرق والنظم الرقابية بشتى أنواعها، فهناك الرقابة البيطرية للحوم، والرقابة الفلاحية للمزروعات، والرقابة الأمنية على المخالفات التجارية كالغش والبيع دون رخصة، وكل هذا من الاهتمام بالحقوق الأساسية للأفراد.

2-3-2. توفير الماء وتنويع مصادره:

تقوم الدول بالحفاظ على الثروة المائية وترشيد الاستهلاك قدر المستطاع، كما تقوم بتوفير الماء من عدة مصادر، منها: تسخير مياه الأنهار والوديان والمياه الجوفية وتنقيتها، تحلية ماء البحر واستعماله في ري المساحات الزراعية أو الاستخدام الصناعي، تنقية وتدوير مياه الصرف الصحي.¹⁶

3. النصوص الدولية والدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي:

إذا درسنا القوانين والتشريعات دراسة استقرائية لما يتعلق بموضوع الأمن الغذائي فسنجد ما لا يمكن حصره من النصوص وكل نص يعالج المسألة من زاوية، لكننا سنتعرض في هذا العنصر إلى بعض النصوص من الهيئات والمنظمات الدولية أو من دساتير الدول، وبيان موضع تكريس مسألة الأمن الغذائي فيها.

3-1. نماذج من النصوص الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي:

إن المنظمات الدولية والمؤتمرات والاتفاقيات التي عالجت هذا الموضوع كثيرة جدا، وسنكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال.

3-1-1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

وهذه الوثيقة صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948م، وقد جاء فيه الآتي: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو التمرُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه¹⁷، وفي هذا كفالة صريحة بالحق في الغذاء الكافي والآمن، والعناية الخاصة بالمحتاجين والعجز، وهذه خطوة دولية هامة نحو تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

3-1-2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):

تم إنشاء هذه المنظمة وإقرار دستورها في 16 أكتوبر عام 1945م، ثم توالى المؤتمرات والاجتماعات لهذا الشأن وبهدف تحسين الوضع الغذائي العالمي ومعالجة الأزمات الدولية والإقليمية للغذاء والزراعة والتنمية المستدامة، وقد لخصت منظمة الأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء¹⁸ في ستة جوانب لتنفيذ الحق في الحصول على الغذاء؛ وجاء من بين هذه الجوانب:

- ضمان وجود أطعمة كافية وصحية بالأسواق.
- الإمداد بدعم إضافي للأشخاص الضعفاء وهذا الدعم يشمل توفير الغذاء للأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول لغذاء كافٍ لأسباب خارجة عن إرادتهم، المعايير تشمل تحقيق شبكات آمنة للضعفاء.
- وفي هذا إقرار صريح وضمن للحق في الغذاء، وفيه أيضا ضمان لتوفير الغذاء للأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إليه، وهذا سعي واضح نحو تحقيق الأمن الغذائي والعناية به.

3-2. النصوص الدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي في بعض الدول العربية:

تظهر عناية الدول العربية بتحقيق الأمن الغذائي من خلال اهتمامها بسبل تحقيقه وسعيها الحثيث للمحافظة عليه، وقد جاءت دساتيرها بالنص على ما يكفل ذلك، ويحقق أبعاده، وهذه بعض النماذج من النصوص الدستورية العربية المتعلقة بالأمن الغذائي. وقد رُتبت ترتيباً ألفبائياً لأسماء الدول.

3-2-1. الدستور الجزائري:

سعى المشرع الجزائري لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، ومنها على سبيل المثال ما جاء في الدستور الجزائري 2020م المعدل.

■ "تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات"¹⁹، وفي هذا تعهد واضح وصريح من الدولة في تفعيل كل ما يحقق ضمان الحقوق الأساسية، ويعد الغذاء كما ذكرنا أول المتطلبات، ويُمكن الجزم بأن هذا النص وإن لم يصرح لكنه يشمل يقينا الحق في الحياة الكريمة التي لا تقوم دون أمن غذائي. وهذا سبيل من سبل تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

3-2-2. الدستور السوري:

سعى المشرع السوري لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، ومنها على سبيل المثال ما جاء في الدستور: "تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة"²⁰، وقد كفلت الدولة بهذا النص حالات العجز واليتم والشيخوخة، وأهم سبل الكفالة توفير الحاجيات الأساسية من الغذاء، وهذا سعي من الدولة واضح نحو تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

3-2-3. الدستور الليبي:

سعى المشرع الليبي لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، وأهم النصوص في ذلك ما صرح به الدستور الليبي في قوله: "تضمن الدولة الحق في شرب وغذاء صحيين وكافيين، وتضع السياسات اللازمة لتحقيق الأمن المائي والغذائي"²¹، ويُعدّ هذا النص ضماناً واضحة وصريحة لتحقيق الأمن الغذائي.

3-2-4. الدستور المصري:

سعى المشرع المصري لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، ومنها على سبيل المثال ما جاء في الدستور:

■ "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون"²²، ومن أهم أسباب التضامن توفير الضروريات والحاجيات، وقد ضمنت الدولة توفير ما يضمن الحياة الكريمة، والغذاء هو أول الأولويات، فهذا النص سعي واضح لتحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

■ "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر"²³، فقد حددت الدولة أهداف النظام الاقتصادي فيها، وكان رفع مستوى المعيشة من أولوياتها، وهذا من قبيل حماية الأمن الغذائي.

3-2-5. الدستور المغربي:

- سعى المشرع المغربي لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، ومنها على سبيل المثال ما جاء في الدستور:
- "الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق"²⁴، فالمشرع بهذا يضمن الحق في الغذاء لأنه أساس الحياة، وهذا سعي واضح لحماية الأمن الغذائي.
 - تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في²⁵:
 - العلاج والعناية الصحية ... (هناك حقوق أخرى ذكرت ضمن هذا الفصل)
 - الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.
 - التنمية المستدامة.

وقد ورد في هذا الفصل حق المواطنين في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، وضمن الدولة لاستفادة المواطنين من هذا وتكريسها لهذا الحق يُعدُّ سعيًا لتحقيق الأمن الغذائي، لأن الماء هو من أهم المتطلبات الغذائية للإنسان، ولا غذاء بلا ماء؛ سقيًا أو إعداداً أو تحضيرًا.

3-3. النصوص الدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي في بعض الدول الأجنبية:

اعتنت الدول الأجنبية أيضا بتحقيق الأمن الغذائي، بل كانت السبابة في التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وجاءت دساتيرها بالنص على ما يحقق الأمن الغذائي ويحميه من التغيرات السياسية والاقتصادية، وهذه بعض النصوص الدستورية المتعلقة بالأمن الغذائي:

3-3-1. الدستور الروسي:

- سعى المشرع الروسي لتحقيق الأمن الغذائي، وظهر ذلك في نصوص قانونية كثيرة إما تصريحاً أو تعريضاً، ومنها على سبيل المثال ما جاء في الدستور:
- "يجب أن تُعطى القيمة العليا للإنسان وحقوقه وحرياته، واجب الدولة الاعتراف بالحرية والحقوق الإنسانية والمدنية واحترامها وحمايتها"²⁶، وفي هذا النص اعتراف بالحقوق الأساسية، والغذاء أساس الحقوق، لذا فإنَّ هذا النص سعي نحو تحقيق الأمن الغذائي.

- 1- الاتحاد الروسي دولة اجتماعية، تهدف سياستها إلى تهيئة ظروف تضمن حياة كريمة وتطوراً حراً للإنسان.
- 2- ينبغي حماية عمل الناس وصحتهم في الاتحاد الروسي، وكذلك تحديد حدٍّ أدنى مضمون

للأجور. وينبغي توفير دعم الدولة للأسرة ولحالات الأمومة والأبوة والطفولة، وللمواطنين الذين يعانون من إعاقات وللمسنين، وينبغي تطوير نظام للخدمات الاجتماعية وتحديد معاشات الدولة والبدلات والضمانات الأمنية الاجتماعية الأخرى.

كفل هذا النص²⁷ بفقرتيه ضمان حياة كريمة للأفراد، ودعم الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا سعي لحماية الأمن الغذائي.

■ "يجب استخدام الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في الاتحاد الروسي، وحمايتها كأساس لحياة ونشاط الشعوب التي تعيش على الأراضي المعنية"²⁸، وهذا رعاية لمكسب الزراعة الذي يتحقق به بُعد الأمن الغذائي المتمثل في توفير الغذاء.

3-3-2. الدستور الفرنسي والهيئات القانونية:

أ- ديباجة الدستور الفرنسي الصادر في 27 من أكتوبر عام 1946:

■ "تهيئ الأمة للفرد وللأسرة الظروف اللازمة لتنميتها"²⁹، ومن الظروف الغذاء، فهو سعي من الدولة لتحقيق الأمن الغذائي.

■ "تضمن الأمة للجميع ولا سيما الطفل والأم والعمال المسنين حماية الصحة والأمن المعيشي والراحة وأوقات الفراغ. ويكون لكل إنسان غير قادر على العمل بسبب سنه أو حالته البدنية أو العقلية أو وضعه الاقتصادي الحق في الحصول على الوسائل الملائمة للوجود في المجتمع"³⁰، صرح النص بضمان الدولة للأمن المعيشي للجميع، وهذا جوهر السعي لتحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

ب- ميثاق البيئة الفرنسي الصادر في 2004م:

المادة الأولى: "لكل شخص الحق في أن يعيش داخل بيئة صحية متوازنة وكريمة". ضمنت الدولة العيش الكريم الصحي المتوازن، ولا يكون هذا إلا بتوفير الغذاء الأساسي الذي تتحقق به الحياة الصحية، وهذا سعي نحو تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

ج- إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر في 26 أوت 1789:

المادة الثانية: "يكون الهدف من كل تجمع سياسي الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم. وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم". ضَمِنَ الإعلانُ الأمنَ، ومن فروع الأمن الغذائي؛ إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال النماذج التي ذُكرت نجد أنّ هذا الموضوع يشكل أساساً دستورياً تعتمد عليه الدول في تشريع بعض أحكامها، كما تجدر الإشارة إلى أنّ الدساتير التي لم تُذكر تنص أيضاً على هذا الأمر إما تصريحاً أو تعريضاً، وهذا يدل على مدى أهميته، لكن الإشكال يبقى في التطبيق وتفعيل آلياته، لذا يجب دعم هذا الرافد الأساسي من روافد الحياة والربط بين النص والتطبيق.

4. الخاتمة:

في ختام هذا البحث يُمكن عرض جملة من نتائجه، مع ذكر بعض التوصيات، نوجزها في الآتي:

4-1. النتائج:

- ✓ يُشير مصطلح الأمن الغذائيّ إلى توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص حالاً أو مستقبلاً، ودون انقطاعه بتغيّر الظروف والعوامل، ويتحقق الأمن الغذائي ويتحدّد وفق أربعة أبعاد وهي: توفر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، وإمكانية استخدامه، واستقراره مهما تغيرت الظروف.
- ✓ تسعى المجتمعات جاهدة في تحقيق الأمن الغذائي، ويتمثل سعيها في النصوص التي تُكرّس ذلك ضمن القوانين الوضعية التي صاغتها الدول والأقاليم والمؤسسات والمنظمات والهيئات ذات الصلة وصاحبة الشأن في هذا المجال.
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي التام أو الجزئي يكون باتّباع سبل معيّنة، تتمّ من خلالها محاولة تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المذكورة كلها أو بعضها، ومن هذه السبل: توفير الغذاء وتنوعه، تشجيع المشاريع الزراعية، العناية بالثروة المائية، وغيرها.
- ✓ من المظاهر النظرية للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي: النصوص الدولية والهيئات المتعلقة بالأمن الغذائي، والاعتراف الدستوري بالحق في الغذاء الكافي، ومن المظاهر التطبيقية الكثيرة للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي: مراقبة الأغذية ومعاينة المخالفين، وتوفير الماء وتنويع مصادره.
- ✓ تُعدّ الحماية الدستورية لحقوق الإنسان أقوى أشكال الحماية القانونية، لكون الدساتير هي القانون الأساسي في الدول، ويمثّل توفير الحماية الدستورية للحق في الغذاء إعلاناً قوياً تضمن به الدول وتلتزم من خلاله بتزويد مواطنيها بالغذاء الكافي.
- ✓ تظهر عناية الدول العربية والأجنبية بموضوع الأمن الغذائي من خلال اهتمامها بسبل تحقيقه وسعيها الحثيث للمحافظة عليه؛ لأن استقرار الدول منوط به، فهو أساس كل أمن، ولم تخلُ الدساتير من هذا الموضوع إما تصريحاً أو تلميحاً.

4-2. التوصيات:

- ✓ تجسيد النصوص المتعلقة بهذا الموضوع تجسيدا فعليا على أرض الواقع، للخروج من التنظير الأجوف المقيت، باعتبار أنّ ما تنص عليه الدول والمنظمات هو آليات وقائية وعلاجية في الوقت نفسه، لكن الإشكال في تطبيق تلك النصوص.
- ✓ الالتفات الجاد إلى هذا الموضوع من كل التخصصات، الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والنفسية، فهو من قواعد وأسس حقوق الإنسان، والمحافظة عليه تكون خطوة كبيرة نحو تحقيق التطور في كل المجالات.
- ✓ نشر الوعي القومي بحملات ترشيد الاستهلاك، وحماية المستهلكين، وحملات التوعية المتعلقة باستعمال الموارد الغذائية والمحافظة عليها، وكذا حملات التوعية الصادرة عن الهيئات الصحية، سواء الخاصة بفرد أو فئة معينة، أو العامة لجميع الأفراد.

5. قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر:

- 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: وهذه الوثيقة صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948م.
- 2- إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر في 26 أوت 1789.
- 3- دستور الجزائر لسنة 2020م.
- 4- دستور الجمهورية العربية السورية وفق تعديلات 2012م.
- 5- دستور المغرب لسنة 2011م.
- 6- دستور جمهورية مصر العربية وفقاً للتعديلات الدستورية التي أدخلت عليه في 23 أبريل 2019م.
- 7- دستور روسيا (الاتحاد الروسي) الصادر سنة 1993م، شاملاً لجميع تعديلاته حتى سنة 2014م.
- 8- دستور فرنسا لسنة 1946م.
- 9- دستور ليبيا لسنة 2016م.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO): تم إنشاء هذه المنظمة وإقرار دستورها في 16 أكتوبر 1945م.
- 11- ميثاق البيئة الفرنسي الصادر في 2004م.

ثانيا - المراجع:

- 12- إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق، العدد 37، 2016م.
- 13- ابن منظور؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- 14- أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429هـ / 2008م.
- 15- آلاء محمد صاحب، حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي، دروس مقدمة في كلية القانون، جامعة القادسية، العراق.
- 16- جزء من سلسلة حالة العالم التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم سنة 2018م، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.
- 17- رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي -حالة تطبيقية الأردن-، (رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي)، إشراف كمال توفيق خطاب، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000 - 2001م.
- 18- الزبيدي؛ أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).
- 19- زين الدين الرازي؛ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية/ الدار النموذجية، بيروت/ صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م.
- 20- عبد الرحمان حسن محمد عثمان أبوكراوي، الأمن الغذائي في السنة النبوية (دراسة موضوعية تأصيلية)، (د.ن)، الطبعة الأولى، 1434هـ / 2013م.
- 21- عبد الغني أبو العزم، المعجم الغني، موقع معاجم صخر، (د.ط)، (د.ت).
- 22- عليّ مكيد وفريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر. المجلد 12، العدد الأول، 2018م، (ص108-128).

- 23- مجموعة من المستشارين والمتخصصين في علم التغذية، الغذاء والتغذية (الكتاب الطبي الجماعي)، أشرف عليه: عزت خميس أمين وفاروق شاهين، تحت رعاية المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للشرق الأوسط، الطبعة الثانية، أكاديميا إنترناشيونال للنشر والطباعة، بيروت، 2005م.
- 24- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
- 25- محمد راكان الدغمي، الغذاء لكل فم في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- 26- مراد سلامة، أصول الأمن الغذائي في ضوء القرآن والسنة، مقال منشور على شبكة الألوكة، النشر: 4 أوت 2016م، الاطلاع: 27 جويلية 2020م، الساعة 13:33. الرابط: <https://bit.ly/3FqH9Wu>
- 27- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، (رسالة ماجستير)، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف1)، الجزائر، 2014-2015م.

6. الهوامش والإحالات:

- ¹ - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج13، ص21. ويُنظر أيضا: الرازي، مختار الصحاح، ط5، المكتبة العصرية/ الدار النموذجية، بيروت/ صيدا، 1999م، ج1، ص22.
- ² - عبد الغني أبو العزم، المعجم الغني، موقع معاجم صخر، (د.ط)، (د.ت)، ص1916.
- ³ - الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت)، ج34، ص184.
- ⁴ - أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ج1، ص123.
- ⁵ - رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي -حالة تطبيقية الأردن-، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص3.
- ⁶ - محمد راكان الدغمي، الغذاء لكل فم في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص17-18.
- ⁷ - إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق، العدد 37، 2016م، ص202. ويُنظر أيضا: عليّ مكيد وفريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد الأول، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، ص109.
- ⁸ - مراد سلامة، أصول الأمن الغذائي في ضوء القرآن والسنة، مقال على شبكة الألوكة، النشر: 4 أوت 2016م، تاريخ الاطلاع: 27 جويلية 2020م، الساعة 13:33. الرابط: <https://bit.ly/3FqH9Wu>
- ⁹ - عبد الرحمان حسن أبوكراوي، الأمن الغذائي في السُّنة النبوية (دراسة موضوعية تأصيلية)، ط1، 2013م، ص12.
- ¹⁰ - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ص7.

- 11- آلاء محمد صاحب، حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي، دروس مقدمة في كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ص14-15.
- 12- من أمثله: المادة 35 من دستور الجزائر لسنة 2020م.
- 13- من أمثله: الفصل 20 من الدستور المغربي لسنة 2011م.
- 14- من أمثله: المادة 56 من الدستور الليبي لسنة 2016م.
- 15- مجموعة من المستشارين والمتخصصين في علم التغذية، الغذاء والتغذية (الكتاب الطبي الجماعي)، ط2، أكاديميا إنترناشيونال للنشر والطباعة، بيروت، 2005م، ص514.
- 16- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس (سطيف1)، الجزائر، 2014-2015م، ص50-52.
- 17- الفقرة الأولى من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.
- 18- وثيقة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء، وتعرف أيضا باسم المبادئ التوجيهية التطوعية التي تدعم الإدراك المتطور لحق الحصول على غذاء كافٍ في إطار الأمن الغذائي الوطني، وهي عبارة عن وثيقة تم اعتمادها بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام 2004م، وذلك بهدف إرشاد الدول لتنفيذ الحق في الحصول على الغذاء، وتلك الوثيقة ليست إلزاماً قانونياً ولكن تم توجيه الحق في الحصول على الغذاء لالتزامات الدولة طبقاً للقانون الدولي، وهي موجهة للدول التي تشارك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) أو الدول التي ما زال عليها التصديق على ذلك العهد.
- 19- المادة 35 من دستور الجزائر لسنة 2020م.
- 20- الفقرة الأولى من المادة 22 من دستور سوريا 2012م.
- 21- المادة 56 من الدستور الليبي لسنة 2016م.
- 22- المادة 8 من دستور مصر حسب تعديل 2019م.
- 23- المادة 27 من دستور مصر حسب تعديل 2019م.
- 24- الفصل 20 من دستور المغرب لسنة 2011م.
- 25- الفصل 31 من الدستور نفسه.
- 26- المادة 2 من الدستور الروسي.
- 27- المادة 7 من الدستور الروسي.
- 28- الفقرة الأولى من المادة 9 من الدستور نفسه.
- 29- المادة 9 من دستور فرنسا لسنة 1946م.
- 30- المادة 10 من الدستور نفسه.